

Distr.: General
9 August 2002
Arabic
Original: English

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الممثل الدائم لعمان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المرتقب الذي سيعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وبصفتي رئيسا للمجموعة العربية لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٢، أحيل إليكم طيه نص مبادرة جامعة الدول العربية بشأن التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي اعتمدت في اجتماع الجامعة العربية الرفيع المستوى المعقود في القاهرة بمصر، في يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ونرجو أن تتم الموافقة على هذه المبادرة بوصفها من مبادرات "النوع الثاني" وأن يعمم نصها كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

(توقيع) فؤاد مبارك الهنائي

السفير

الممثل الدائم لسلطنة عمان

لدى الأمم المتحدة

رئيس المجموعة العربية

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الموجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الممثل الدائم لعمان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية

منذ قمة ريو، تحققت في المنطقة العربية بعض الإنجازات الفعلية في مجال التنمية المستدامة وخاصة في مجال الصحة والتعليم ومستويات المعيشة إلا أن هنالك أيضا عددا من المعوقات التي تواجه الدول العربية في التطبيق الأبعد للتنمية المستدامة، تتضمن غياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال الأجنبي لبعض الأراضي العربية، والفقر، والامية، والنمو السكاني وعبء المديونية، والطبيعة القاحلة للمنطقة ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه، وكذلك محدودية قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية وحادثة تجربة المجتمع المدني.

ولقد تبنت جامعة الدول العربية انطلاقا من الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة الصادر في القاهرة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ مدخلا إقليميا متكاملًا من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجالس الوزارية المتخصصة الأخرى، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، لتطوير البرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة. وتتطلع الجامعة إلى المجتمع الدولي لمساعدة الدول العربية عن مواجهة التحديات والمعوقات الخاصة بالمنطقة. وترحب بما أبداه المجتمع الدولي من الاستعداد لتفعيل تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وأهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية ومخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وتهدف هذه المبادرة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتؤكد التزام الدول العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وأهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية ومخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة آخذة في الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وتسعى إلى تفعيل وتعزيز مشاركة الدول العربية من أجل إبراز الجهود التي تقوم بها نحو تحقيق التنمية المستدامة وخصوصا في ظل العولمة وآثارها، وإيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر هذه المبادرة إطارا عاما لما يمكن تنفيذه من برامج وأنشطة بالإمكانات المتاحة لدى الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية. ومن خلال بناء شراكات مع الأقاليم والمجموعات الأخرى والمنظمات والمؤسسات الدولية ضمن الإطار العالمي لتحقيق التنمية المستدامة وبمشاركة جميع الشركاء

على كافة المستويات الوطنية والإقليمية وبصفة خاصة المجتمع المدني بما في ذلك الإعلام، وتتضمن المبادرة المجالات التالية:

السلام والأمن

- إيجاد بيئة ملائمة على المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرها الاحتلال.

الإطار المؤسسي

- تدعيم وتعزيز البنية المؤسسية في الدول العربية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة.
- دعم جهود جامعة الدول العربية لبناء آلية للتعامل مع التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

الحد من الفقر

- دعم خطط العمل والبرامج الإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية والمحلية وخاصة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة، وبالتعاون الفني والمؤسسي للوصول إلى التخفيف من حدة الفقر مع إعطاء اهتمام خاص لدور المرأة.

السكان والصحة

- تعزيز تطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة.
- دعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء الآمن، والصرف الصحي والتحكم في أخطار الكيماويات والتلوث بكافة أشكاله.

التعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا

- دعم تطوير استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية كجزء من استراتيجية الحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا بشأن التعليم، بما في ذلك المنصوص عليها في إعلان الألفية.
- تشجيع نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى وداخل المنطقة العربية وتطوير القدرات العربية ومؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا الخصوص ودعوة الدول الصناعية لتنفيذ التزاماتها الواردة بهذا الخصوص في الاتفاقيات الدولية.
- دعم تنمية نظام لتكنولوجيا المعلومات من خلال مبادرات متكاملة وتوفير بيئة مواتية لجذب الاستثمارات للمنطقة العربية في هذا المجال.
- تشجيع المبادرات الخاصة بتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال المعلومات البيئية مثل مبادرة أبو ظبي الدولية حول المعلومات البيئية (٢٠٠٢).
- تشجيع برامج الجوائز العربية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة مثل جائزة زايد الدولية للبيئة وجائزة السلطان قابوس.

إدارة الموارد

- تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه بما فيها أحواض الأنهار ومستجمعات المياه وفق أحكام القانون الدولي والاتفاقيات القائمة ويتضمن ذلك تطوير التشريعات وتعظيم الاستفادة من الأنشطة القائمة على منابع والمجرى الأوسط والمصببات.
- حماية مصادر المياه، بما في ذلك المياه الجوفية والأنظمة البيئية للأراضي الرطبة من التلوث، ودعم جهودات تنمية مصادر المياه البديلة، والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتحلية مياه البحر وجمع مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه.
- دعم تطوير وتطبيق سياسات وبرامج وطنية في مجال البحوث الزراعية، وبالاخص الأساليب الزراعية المناسبة للمنطقة وتقنيات جمع المياه في الأراضي القاحلة.
- دعم التطبيق الإقليمي، وشبه الإقليمي والوطني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق الآليات الموجودة في المنطقة لتطوير وتطبيق برامج العمل القائمة.

- مطالبة المجتمع الدولي بتعزيز جهود الدول العربية لتطبيق استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، آخذاً في الاعتبار التركيز السكاني في المناطق الساحلية في المنطقة العربية وأهمية التطبيق الإقليمي للبرنامج العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث من المصادر البرية والبرامج الأخرى ضمن مناطق البحار الإقليمية لحماية نوعية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي والحفاظة عليها.
- مطالبة المجتمع الدولي بتعزيز جهود الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الجبلية واستزراع وإعادة استزراع الغابات في الدول العربية وبناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للجبال والغابات.
- مطالبة المجتمع الدولي بتعزيز جهود الدول العربية لتطوير برنامج إقليمي لحماية التنوع البيولوجي ويتضمن ذلك إنشاء بنك إقليمي للجينات وتطبيق بروتوكول قرطاجنة لاتفاقية التنوع البيولوجي في المنطقة.
- مطالبة المجتمع الدولي بتعزيز جهود الدول العربية للتعامل مع تردي نوعية الهواء في العديد من المدن العربية، بما في ذلك استراتيجيات التخطيط الحضري، وتحديد مناطق استخدامات الأراضي، وبرامج التحكم في انبعاثات الهواء، وبناء الأنظمة والشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية للنقل المستدام.
- مطالبة المجتمع الدولي بتعزيز جهود الدول العربية للوصول إلى الإدارة السليمة للكيمائيات، مع التركيز بالخصوص على الكيمائيات والنفايات الخطرة، وذلك عن طريق المبادرات لمساعدة الدول العربية لعمل سجلات وطنية للكيمائيات، ووضع الأطر والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لإدارة الكيمائيات وإيجاد نقاط اتصال وطنية للكيمائيات.
- دعم ترويج آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والأنظف، والاستخدام الأنظف والأكفأ لكل من النفط والغاز الطبيعي، وبناء بالوعات للكربون عن طريق التشجير واستزراع الغابات.
- دعم القدرات العربية لتطبيق الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وآلياتها بما في ذلك الدعم الفني والمادي من المجتمع الدولي.
- مطالبة الدول الصناعية بتطبيق التزاماتها في الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال قيامها بإزالة كل أوجه الإعانات المقدمة لقطاع الطاقة فيها وبالذات المقدمة للفحم والطاقة النووية وكل أنواع التحيز الضريبي القائم لديها ضد المنتجات البترولية.

- توفير مساعدة فنية لتقوية قدرات الدول العربية بما في ذلك القدرات البشرية والمؤسسية للإدارة الفعالة للكوارث، تتضمن المراقبة والإنذار المبكر.

الاستهلاك والإنتاج

- ترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية، وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

العملة والتجارة والاستثمار

- مطالبة المجتمع الدولي بتعزيز جهود الدول العربية لتجنب التأثيرات السلبية التي تلازمها نتيجة للعملة على المستويات التقنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- تعزيز الجهود العربية تجاه تحسين التجارة البيئية عن طريق تقوية ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية والسعي إلى إلغاء الدول الصناعية كل أنواع الإعانات والدعم والقيود التي تعيق نفاذ السلع العربية إلى الأسواق الدولية.
- التطلع إلى تسهيل وإسراع دخول الدول العربية في عضوية منظمة التجارة العالمية وإلى ضرورة تكثيف الجهود الدولية الرامية لتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية لديها.
- هيئة بيئة استثمارية عربية جيدة تشجع المؤسسات الدولية والإقليمية على تحقيق زيادة في الاستثمارات الموجهة إلى الدول العربية.
- وتدعو المبادرة العربية إلى دعم مبادرات الشراكة بين الدول النامية والصناعية والشراكة بين الدول ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على أن تكون هذه الشراكات عادلة وغير انتقائية وألا تتضمن اشتراطات سياسية أو اقتصادية.

إن تطوير برنامج العمل لتطبيق هذه المبادرة سيتم وفقاً لنصوص إعلان جدة حول المنظور الإسلامي للبيئة (٢٠٠٠)، وإعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي العربي (٢٠٠١)، وإعلان أبو ظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر (٢٠٠٢)، والإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة (٢٠٠٢)، وسيأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية ذات الصلة مثل مقررات منتدى عمان الدولي للبيئة والتنمية المستدامة (٢٠٠١)، وإعلان دبي حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المناطق الجافة (٢٠٠٢)، وإعلان مسقط حول مؤتمر عمان الدولي لتنمية وإدارة القنوات المائية (٢٠٠٢).

وهناك ثلاثة مجالات أعطيت الأولوية في التنفيذ ويجري، حالياً بالتعاون بين المنظمات العربية والإقليمية ذات العلاقة، تحديد المشاريع التي سيشروع في تنفيذها ضمن برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وبرنامج إدارة تدهور الأراضي ومكافحة التصحر وبرنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وستكون البرامج الثلاثة والمشاريع جاهزة للاعتماد من خلال الآليات الإقليمية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.
